المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/01/2014

78 ألف مهاجر شرعي وغياب أرقام رسمية حول المقيمين بطريقة سرية

التأم بالرباط، على مدى 3 أيام الماضية، المؤتمر العاشر للجمعية المغربية لمحاربة داء السيدا، تحت شعار «السياسة الجديدة للهجرة والولوج للخدمات الصحية»، بحضور دولي وازن من خبراء ومختصين في مجال الهجرة ومحاربة السيدا، وكذا حضور فعاليات مدنية مغربية وأزيد من 500 مؤتمر من مختلف فروع الجمعية كما حضر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسفير سويسرا بالمغرب.

وتميز اللقاء في شقه الافتتاحي بكلمة سفير سويسرا والتي أشاد فيها بالمقاربة الجديدة التي رسمها المغرب من أجل الانخراط في تسوية وضعية المهاجرين، أوروبيين وأفارقة، بعد أن أصبح المغرب ملاذا لهم عوض الوضع السابق والذي كان فيه مجرد بلد للعبور.

وركزت حكيمة حميش، رئيسة المؤتمر العاشر على أن اختيار جمعية محاربة السيدا لموضوع «السياسة الجديدة للهجرة والولوج للخدمات الصحية»، جاء لتواجد عدد كبير من المهاجرين من جنوب الصحراء في وضعية صعبة وهشة تجعلهم في حاجة لمساعدات طبية، مبرزة أن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلق إطارا لتحسين الوضعيات الحياتية والولوج للخدمات العلاجية لفئة المهاجرين.

وأوضحت حميش أن جمعية محاربة السيدا، ومنذ سنة 2005، جعلت موضوع المهاجرين ضمن أولوياتها وسطرت برنامجا للوقاية والمرافعة ما دفع بها لجعل مؤتمرها العاشر محطة تجمع عدد من الفاعلين في مجال الهجرة ومحاربة السيدا، للمناقشة والتناظر حول هذا الموضوع الذي يحتل راهنية قصوى، وذلك بهدف التفكير الجماعي مع مختلف الشركاء المؤسساتيين والجمعويين والخبراء الوطنيين والدوليين لتحسين سبل الولوج للعلاج لفئة المهاجرين.

وانتقدت حميش وزارة الصحة واعتبرتها تعرقل تقديم خدمات طبية مجانية للمهاجرين وللفئات الاجتماعية غير المستفيدة من برنامج راميد، ودعت الوزير الحسين الوردي إلى مراسلة مسؤولي المراكز الاستشفائية حول الموضوع ومنح عقود ازدياد للمواليد الجدد من أبناء المهاجرين.

أما الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد اعتبر وجوده تعبيرا شخصيا منه بالاعتزاز بالدور الذي تلعبه الجمعية، موضحا العديد من أدوارها الإنسانية والاجتماعية والتي وصفها بالجدية، مضيفا أن المغرب أصبح معنيا بمشكلة الهجرة أكثر من أي وقت مضى وبات يصنف في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية، وأرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين النظاميين الذين يقصدون المغرب للعمل، وأيضا عددا من الطلبة الأجانب في وضعية غير نظامية يستقرون في المغرب لسنوات عديدة في انتظار حلم العبور نحو أوروبا، بالإضافة لطالبي اللجوء واللاجئين.

وكشف الصبار في مداخلته أن عدد المقيمين الأجانب النظاميين في المغرب حاليا حوالي 78000 مهاجر على رأسهم الفرنسيون، ويتمركزون أساسا بالدار البيضاء والرباط ومراكش، في حين تبقى أعداد المهاجرين غير النظاميين غير قابلة للحصر لمجموعة من الأسباب.

وأضاف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التشريع الوطني المتعلق بالهجرة عرف مؤخرا تطورا كبيرا يترجم إرادة الدولة المغربية في تطوير وتحديث ترسانتها القانونية المنظمة لعملية دخول وإقامة الأجانب على أراضيها، مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية.

وأشار الصبار إلى أن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية كما تعد بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.

وأوضح الصبار أنه ومنذ شتنبر المنصرم، ومباشرة بعد بيان الديوان الملكي، تم تشكيل أربع لجان لتنفيذ توصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، هي لجنة تحيين ومراجعة الترسانة القانونية الخاصة باللجوء والهجرة والاتجار في البشر، ولجنة دراسة الوضعية الإدارية لبعض الفئات من المهاجرين غير النظاميين لتسويتها، ولجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

وكشف الصبار عن افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية وعن إصدار وزارة التربية الوطنية ، بتوصية من المجلس الوطني، لدورية بهدف تسهيل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية. كما تم الشروع حسب الصبار دائما في تحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية والتي ستستفيد من التسوية الاستثنائية وخاصة منهم المصابين بأمراض خطيرة.

وتميز المؤتمر بعقد عدة ورشات أطرها مغاربة وأجانب وتطرقت لمختلف أوجه معاناة المهاجرين غير النظاميين والحاجة إلى مقاربة تنطلق من مرجعية حقوق الإنسان، واحترام المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. وقد حضر اللقاء عدد من المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء والذين أدلوا بشهادات صادمة تعكس الحجم الحقيقي لمعاناتهم، مطالبين بالإسراع في الانكباب على وضعيتهم بشكل جدي وإيجاد حلول فعلية في بلد اختاروا الإقامة به، هربا من الفقر وويلات الحروب التي تعرفها العديد من البلدان الإفريقية.

http://www.alittihad.press.ma/def.asp?codelangue=29&id_info=189765&date_ar=2014-1-20%2011:27:00&wss=1Y09io000101

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

78 ألف مهاجر شرعي وغياب أرقام رسمية حول المقيمين بطريقة سرية

المجتمع المدني المغربي يدخل على خط وضعية المهاجرين من باب داء الإيدز

10605B.

الرباط: محمد الطالبي

التأم بالرباط، على مدى 3 أيام الماضية، المؤتمر العاشر للجمعية المغربية لمحاربة داء السيدا، تحت شعار «السياسة الجديدة للهجرة والولوج للخدمات الصحية»، بحضور دولي وازن من خبراء ومختصين في مجال الهجرة ومحاربة السيدا، وكذا حضور فعاليات مدنية مغربية وأزيد من 500 مؤتمر من مختلف فروع الجمعية كما حضر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسفير سويسرا بالمغرب.

وتميز اللقاء في شقه الافتتاحي بكلمة سفير سويسرا والتي أشاد فيها بالمقاربة الجديدة التي رسمها المغرب من أجل الانخراط في تسوية وضعية المهاجرين، أوروبيين وأفارقة، بعد أن أصبح المغرب ملاذا لهم عوض الوضع السابق والذي كان فيه مجرد بلد للعبور.

وركزت حكيمة حميش، رئيسة المؤتمر العاشر على أن اختيار جمعية محاربة السيدا لموضوع «السياسة الجديدة للهجرة والولوج للخدمات الصحية»، جاء لتواجد عدد كبير من المهاجرين من جنوب الصحراء في وضعية صعبة وهشة تجعلهم في حاجة لمساعدات طبية، مبرزة أن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلق إطارا لتحسين الوضعيات الحياتية والولوج للخدمات العلاجية لفئة المهاجرين.

وأوضحت حميش أن جمعية محاربة السيدا، ومنذ سنة 2005، جعلت موضوع المهاجرين ضمن أولوياتها وسطرت برنامجا للوقاية والمرافعة ما دفع بها لجعل مؤتمرها العاشر محطة تجمع عدد من الفاعلين في مجال الهجرة ومحاربة السيدا، للمناقشة والتناظر حول هذا الموضوع الذي يحتل راهنية قصوى، وذلك بهدف التفكير الجماعي مع مختلف الشركاء المؤسساتيين والجمعويين والخبراء الوطنيين والدوليين لتحسين سبل الولوج للعلاج لفئة المهاجرين.

وانتقدت حميش وزارة الصحة واعتبرتها تعرقل تقديم خدمات طبية مجانية للمهاجرين وللفئات الاجتماعية غير المستفيدة من برنامج راميد، ودعت الوزير الحسين الوردي إلى مراسلة مسؤولي المراكز الاستشفائية حول الموضوع ومنح عقود ازدياد للمواليد الجدد من أبناء المهاجرين.

أما الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد اعتبر وجوده تعبيرا شخصيا منه بالاعتزاز بالدور الذي تلعبه الجمعية، موضحا العديد من أدوارها الإنسانية والاجتماعية والتي وصفها بالجدية، مضيفا أن المغرب أصبح معنيا بمشكلة الهجرة أكثر من أي وقت مضى وبات يصنف في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية، وأرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين النظاميين الذين يقصدون المغرب للعمل، وأيضا عددا من الطلبة الأجانب في وضعية غير نظامية يستقرون في المغرب لسنوات عديدة في انتظار حلم العبور نحو أوروبا، بالإضافة لطالبي اللجوء واللاجئين.

وكشف الصبار في مداخلته أن عدد المقيمين الأجانب النظاميين في المغرب حاليا حوالي 78000 مهاجر على رأسهم الفرنسيون، ويتمركزون أساسا بالدار البيضاء والرباط ومراكش، في حين تبقى أعداد المهاجرين غير النظاميين غير قابلة للحصر لمجموعة من الأسباب.

وأضاف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن التشريع الوطني المتعلق بالهجرة عرف مؤخرا تطورا كبيرا يترجم إرادة الدولة المغربية في تطوير وتحديث ترسانتها القانونية المنظمة لعملية دخول وإقامة الأجانب على أراضيها، مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية.

وأشار الصبار إلى أن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية كما تعد بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.

وأوضح الصبار أنه ومنذ شتنبر المنصرم، ومباشرة بعد بيان الديوان الملكي، تم تشكيل أربع لجان لتنفيذ توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هي لجنة تحيين ومراجعة الترسانة القانونية الخاصة باللجوء والهجرة والاتجار في البشر، ولجنة دراسة الوضعية الإدارية لبعض الفئات من المهاجرين غير النظاميين لتسويتها، ولجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

وكشف الصبار عن افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية وعن إصدار وزارة التربية الوطنية ، بتوصية من المجلس الوطني، لدورية بهدف تسهيل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية. كما تم الشروع حسب الصبار دائما في تحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية والتي ستستفيد من التسوية الاستثنائية وخاصة منهم المصابين بأمراض خطيرة.

وتميز المؤتمر بعقد عدة ورشات أطرها مغاربة وأجانب وتطرقت لمختلف أوجه معاناة المهاجرين غير النظاميين والحاجة إلى مقاربة تنطلق من مرجعية حقوق الإنسان، واحترام المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. وقد حضر اللقاء عدد من المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء والذين أدلوا بشهادات صادمة تعكس الحجم الحقيقي لمعاناتهم، مطالبين بالإسراع في الانكباب على وضعيتهم بشكل جدي وإيجاد حلول فعلية في بلد اختاروا الإقامة به، هربا من الفقر وويلات الحروب التي تعرفها العديد من البلدان الإفريقية.

إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بتقدم أحمد حليط، رقم بطاقته الوطنية عدد bh51227 بشكاية في شأن ما وصفه بالتقصير في مسؤولية حادثة سير نتجت عنها، حسب قوله، إصابة بعاهة مستديمة. ويقول المشتكي إنه إصابته لحادثة سير أصيب على إثرها بكسر في الفخذ الأيسر، حيث لاذ المشتكى به بالفرار وتم تحرير محضر في الموضوع واعترف المشتكى به بالمنسوب إليه، ومنحت للمشتكي شهادة عجز بها 120 يوما، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني في حق المشتكى به سوى الحكم بالغرامة وسحب رخصة السياقة لمدة ستة أشهر، ويقول المشتكي إنه يلتمس إنصافه ورفع الحيف عنه وحفظ مطالبه المدنية.

الصبار: المقاربة الحقوقية أساسية لإنجاح سياسة الدولة تجاه المهاجرين

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية كما تعد بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.

وأوضح الصبار، في مداخلته خلال المؤتمر العاشر للجمعية المغربية لمحاربة السيدا، الذي انعقد نهاية الأسبوع الماضي بالرباط، أن التشريع الوطني المتعلق بالهجرة عرف مؤخرا تطورا كبيرا يترجم إرادة الدولة المغربية في تطوير وتحديث ترسانتها القانونية المنظمة لعملية دخول وإقامة الأجانب على أراضيها مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية.

وأشار الأمين العام للمجلس، إلى أنه ومنذ شتنبر المنصرم ومباشرة بعد بيان الديوان الملكي، تم تشكيل أربع لجان لتنفيذ توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هي: لجنة تحيين ومراجعة الترسانة القانونية الخاصة باللجوء والهجرة والاتجار في البشر؛ لجنة دراسة الوضعية الإدارية لبعض الفئات من المهاجرين غير النظاميين لتسويتها؛ لجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

وكشف الصبار، عن افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية وعن إصدار وزارة التربية الوطنية بتوصية من المجلس الوطني لدورية بهدف تسهيل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية كما تم الشروع حسب الصبار دائما في تحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية والتي ستستفيد من التسوية الاستثنائية وخاصة منهم المصابين بأمراض خطيرة.

من جانبها، ركزت حكيمة حميش، رئيسة المؤتمر العاشر أن اختيار جمعية محاربة السيدا، لموضوع السياسة الجديدة للهجرة والولوج للخدمات الصحية جاء لوجود عدد كبير من المهاجرين من جنوب الصحراء في وضعية صعبة وهشة تجعلهم في حاجة لمساعدات طبية مؤكدة أن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلق إطار لتحسين الوضعيات الحياتية والولوج للخدمات العلاجية لفئة المهاجرين.

أوسي موح لحسن

الخبر

حميش تطرح قضايا الهجرة للنقاش العمومي وتطالب الوردي بتمكين المهاجرين من العلاج مجانا

الصبار: احترام حقوق الإنسان أساسي لإنجاح مقاربة الدولة لقضايا المهاجرين

8/01/14

الرباط: محمد فجري

قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن المغرب أصبح معنيا بمشكلة الهجرة أكثر من أي وقت مضى وبات يصنف في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية وأرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين النظاميين الذين يقصدون المغرب للعمل، وأيضا عددا من الطلبة الأجانب في وضعية غير نظامية يستقرون في المغرب لسنوات عديدة في انتظار حلم العبور نحو أوروبا بالإضافة إلى طالبي اللجوء واللاجئين.

وأوضح الصبار، في مداخلته خلال المؤتمر العاشر للجمعية المغربية لمحاربة السيدا، الذي انعقد نهاية الأسبوع الماضي بالرباط، أن عدد المقيمين الأجانب النظاميين في المغرب حاليا حوالي 78000، مهاجر على رأسهم الفرنسيون ويتمركزون أساسا بالدار البيضاء والرباط، ومراكش، في حين تبقى أعداد المهاجرين غير النظاميين غير قابلة للحصر لمجموعة من الأسباب.

وأضاف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن التشريع الوطني المتعلق بالهجرة عرف أخيرا تطورا كبيرا يترجم إرادة الدولة المغربية في تطوير وتحديث ترسانتها القانونية المنظمة لعملية دخول وإقامة الأجانب على أراضيها مع مراعاة التزامات المملكة باحترام المبادئ والقوانين الدولية.

وأشار الصبار، إلى أن المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، تشكل البعد الأساسي والوحيد الذي من شأنه أن يضمن حقوق المهاجرين الأساسية كما تعد بعدا ضروريا لبلورة سياسات في مجال هجرة طويلة المدى تضمن الحقوق وتتيح إمكانية التعايش الديمقراطي والتبادل المثمر بين الثقافات والحضارات.

وأوضح الصبار، أنه ومنذ شتنبر المنصرم ومباشرة بعد بيان الديوان الملكي، تم تشكيل أربع لجان لتنفيذ توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هي لجنة تحيين ومراجعة الترسانة القانونية الخاصة باللجوء والهجرة والاتجار في البشر، ولجنة دراسة الوضعية الإدارية لبعض الفئات من المهاجرين غير النظاميين لتسويتها، ولجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين.

وكشف الصبار، عن افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية وعن إصدار وزارة التربية الوطنية بتوصية من المجلس الوطني لدورية بهدف تسهيل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية، كما تم الشروع حسب الصبار دائما في تحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية والتي ستستفيد من التسوية الاستثنائية وخاصة منهم المصابين بأمراض خطيرة.

من جهتها ركزت حكيمة حميش، رئيسة المؤتمر العاشر، على أن اختيار جمعية محاربة السيدا، لموضوع السياسة الجديدة للهجرة والولوج للخدمات الصحية جاء لتواجد عدد كبير من المهاجرين من جنوب الصحراء في وضعية صعبة وهشة تجعلهم في حاجة لمساعدات طبية مؤكدة أن التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلق إطارا لتحسين الوضعيات الحياتية والولوج للخدمات العلاجية لفئة المهاجرين.

وأشارت حميش، إلى أن جمعية محاربة السيدا، ومنذ سنة 2005، خاصة فرعها بالرباط، جعل موضوع المهاجرين ضمن أولوياته وسطر برنامجا للوقاية والمرافعة ما دفع بها لجعل مؤتمرها العاشر محطة تجمع عدد من الفاعلين في مجال الهجرة ومحاربة السيدا، للمناقشة والتناظر حول هذا الموضوع الذي يحتل راهنية قصوى وذلك بهدف التفكير الجماعي مع مختلف الشركاء المؤسساتيين والجمعويين والخبراء الوطنيين والدوليين لتحسين سبل الولوج للعلاج لفئة المهاجرين.

وطالبت حميش، بالمناسبة ممثل وزارة الصحة بتقديم خدمات طبية مجانية للمهاجرين وللفئات الاجتماعية غير المستفيدة من برنامج رامید، ومراسلة مسؤولي المراكز الاستشفائية حول الموضوع ومنح عقود ازدياد للمواليد الجدد من أبناء المهاجرين.

ومن جهته أوضح محمد خشاني، أستاذ بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط، أن عدد المهاجرين غير الشرعيين بالمغرب، يقدر ما بين 35.000 و40.000 معظمهم من دول جنوب الصحراء موضحا أن ما يزيد عن 150 ألف مهاجر عبروا نحو التراب الإسباني ما بين سنوات 2002، و2012، وأن معدل أعمارهم هو 27.7 سنة إذ لا يتجاوز عمر غالبيتهم 36 سنة.

وحسب دراسة أنجزها الباحث نفسه فإن مهاجري جنوب الصحراء يؤاخذون على المغاربة «نظرتهم الاحتقارية» لهم وتصورهم بأن المهاجرين قد يشكلون تهديدا لأمنهم وصحتهم غير أن قلة منهم يعتبرون المغاربة إخوة وأصدقاء ومحترمين.

باي باي لجنة اليزمي ...لجنة حقوقية دولية تستعد لزيارة الصحراء و الاستماع لشكاوي المواطنين

صحراء 24 - خاص

علمت " صحراء 24 " من مصادر مطلعة، أن وفد حقوقي دولي من مختلف الجنسيات، يحضر لزيارة مدن الصحراء المتنازع بشأنها بين المغرب و جبهة البوليساريو، حيث سيتكب الوفد الحقوقي الأجنبي أثناء زيارته المرتقبة لمدن العيون السمارة و بوجدور و الداخلة، على الاستماع لشكاوي المواطنين و بعض الفعاليات الحقوقية، كما سيلتقي السلطات المحلية و المنتخبة و كذا شيوخ و أعيان قبائل الصحراء.

و تشير مصادر " صحراء 24 " أن الوفد الحقوقي الذي لم يظهر إن كانت سلطات الرباط، ستسمح له بزيارة مدن الصحراء، فهو يأتي بعد فشل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالصحراء في معالجة الوضع الحقوقي بالمنطقة، في ظل تواجد أشخاص يعدون على رؤوس الأصابع هم من يشتغلون في الميدان، أما البقية فهي غائبة عن الساحة الحقوقية بحكم عدم إلمامها بهذا المجال، و تم إقحامها بهذه اللجنة في ظروف تثير العديد من التساؤلات....؟؟؟ و هو ما لم ينتبه إليه اليزمي و رفيقه الصيار اللذين سيودعان ملف حقوق الإنسان بالصحراء... بعد فشلهما.....

http://www.sahara24.net/news4508.html

كلميم: الدعوة إلى إعداد برنامج استعجالي إجرائي لصيانة التراث الصخري وتثمينه

دعا المشاركون في اليوم الدراسي الذي احتضنته، أمس السبت، مدينة كلميم إلى إعداد برنامج استعجالي إجرائي لصيانة التراث الصخري والنهوض به وتثمينه.

وطالبوا في ختام هذا اليوم الدراسي، الذي نظمه مركز الدراسات الصحراوية **واللجان الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان– كلميم والعيون–السمارة، والداخلة–أوسرد،** بشراكة مع وزارة الثقافة ووكالة الجنوب، بالقيام بجرد وطني لكل المواقع الصخرية والعمل على تصنيفها لإدراجها ضمن لائحة التراث الوطني والعالمي.

وأكدوا على ضرورة إشراك وتعبئة كل القطاعات الحكومية التي لها علاقة بهذا المجال وعقد شراكات مع وسائل الإعلام للتحسيس بشكل مستمر بأهمية النقوش الصخرية وضرورة صيانتها وحمايتها باعتبارها تراثا إنسانيا عالميا.

وعلى صعيد آخر، دعا المشاركون إلى تسطير برنامج خاص يعنى بالحفاظ على النقوش الصخرية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين المعنيين بمجال المحافظة على هذا التراث، مؤكدين بهذه المناسبة على ضرورة إدراج الثقافة الحسانية والنقوش الصخرية في المناهج التعليمية وتنظيم لقاء سنوي للوقوف على حصيلة الإنجازات في عملية المحافظة على التراث الصخري وتسطير برنامج عمل للسنة الموالية.

وشكل هذا اليوم الدراسي، الذي حضره رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، ووالي جهة كلميم السمارة عامل إقليم كلميم، مناسبة تم خلالها فتح نقاش مع المنتخبين والفاعلين الجمعويين والمهتمين بقضايا التراث بالأقاليم الجنوبية بهدف تعزيز دورهم في الحفاظ عليه وتثمينه.

ويهدف المنظمون إلى إثارة الانتباه إلى ضرورة القيام بعمل جماعي وتطوعي ينبني على جرد عام للموروث الثقافي الأركيولوجي، وخاصة الفن الصخري والمدافن التلية، في المناطق الجنوبية، والتفكير في التدابير التي يتعين اتخاذها بإشراك واسع للمسؤولين المحليين من منتخبين وإداريين ومجتمع المدني وساكنة محلية بغية الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية وإبراز جمالية التراث المحلي ودوره في التنمية المحلية.

وتناول المشاركون في هذا اليوم الدراسي ثلاثة محاور همت بالأساس "تعريف وتحديد التراث الأركيولوجي في الأقاليم الجنوبية ووضعيته الحالية، و"الجوانب القانونية وآفاق الحفاظ وإعادة الاعتبار لهذا التراث، وخاصة الفن الصخري" و"إدماج التراث الصخري في التنمية المحلية وتثمينه".

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-379900.html

كلميم: الدعوة إلى إعداد برنامج استعجالي إجرائي لصيانة التراث الصخري وتثمينه

دعا المشاركون في اليوم الدراسي الذي احتضنته، أمس السبت، مدينة كلميم إلى إعداد برنامج استعجالي إجرائي لصيانة التراث الصخري والنهوض به وتثمينه.

وطالبوا في ختام هذا اليوم الدراسي، الذي نظمه مركز الدراسات الصحراوية و**اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان– كلميم والعيون–السمارة، والداخلة–أوسرد،** بشراكة مع وزارة الثقافة ووكالة الجنوب، بالقيام بجرد وطني لكل المواقع الصخرية والعمل على تصنيفها لإدراجها ضمن لائحة التراث الوطني والعالمي.

وأكدوا على ضرورة إشراك وتعبئة كل القطاعات الحكومية التي لها علاقة بهذا المجال وعقد شراكات مع وسائل الإعلام للتحسيس بشكل مستمر بأهمية النقوش الصخرية وضرورة صيانتها وحمايتها باعتبارها تراثا إنسانيا عالميا.

وعلى صعيد آخر، دعا المشاركون إلى تسطير برنامج خاص يعنى بالحفاظ على النقوش الصخرية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الفاعلين المعنيين بمجال المحافظة على هذا التراث، مؤكدين بهذه المناسبة على ضرورة إدراج الثقافة الحسانية والنقوش الصخرية في المناهج التعليمية وتنظيم لقاء سنوي للوقوف على حصيلة الإنجازات في عملية المحافظة على التراث الصخري وتسطير برنامج عمل للسنة الموالية.

وشكل هذا اليوم الدراسي، الذي حضره رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، ووالي جهة كلميم السمارة عامل إقليم كلميم، مناسبة تم خلالها فتح نقاش مع المنتخبين والفاعلين الجمعويين والمهتمين بقضايا التراث بالأقاليم الجنوبية بهدف تعزيز دورهم في الحفاظ عليه وتثمينه.

ويهدف المنظمون إلى إثارة الانتباه إلى ضرورة القيام بعمل جماعي وتطوعي ينبني على جرد عام للموروث الثقافي الأركيولوجي، وخاصة الفن الصخري والمدافن التلية، في المناطق الجنوبية، والتفكير في التدابير التي يتعين اتخاذها بإشراك واسع للمسؤولين المحليين من منتخبين وإداريين ومجتمع المدني وساكنة محلية بغية الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية وإبراز جمالية التراث المحلي ودوره في التنمية المحلية.

وتناول المشاركون في هذا اليوم الدراسي ثلاثة محاور همت بالأساس "تعريف وتحديد التراث الأركيولوجي في الأقاليم الجنوبية ووضعيته الحالية، و"الجوانب القانونية وآفاق الحفاظ وإعادة الاعتبار لهذا التراث، وخاصة الفن الصخري" و"إدماج التراث الصخري في التنمية المحلية وتثمينه".

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-379900.html

جمعية الريف لحقوق الإنسان تطالب بالكشف عن مقبرة جماعية في الذكرى 30 لأحداث الريف

أصدرت جمعية الريف لحقوق الإنسان، بمناسبة الذكرى 30 لأحداث الريف لسنة 1984، بيانا، تضمن لائحة من المطالب التي رتبتها حسب أهميتها واستعجاليتها، ننشره كاملا.

تحل علينا هذه السنة الذكرى الثلاثون لأحداث الريف لسنة 1984، التي عرفتها مجموعة من المدن المغربية (الناظور،الحسيمة،مراكش، تطوان،بركان،...)، وعلى رأسها منطقة الريف، والتي اندلعت بإقليم الناظور يوم الخميس 19 يناير 1984، في تفاعل تميز بارتفاع حدة السخط الاجتماعي في أوساط مختلف الفئات الشعبية كرد فعل ضد رضوخ الدولة لسياسة التقويم الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والتي همت الزيادة في المواد الاستهلاكية الأساسية، وفرضت التقشف في العديد من الخدمات الحيوية، وإضافة رسوم التسجيل في البكالوريا ودخول الأفراد والسيارات إلى مدينة مليلية المحتلة.

وقد ووجهت هذه المظاهرات والاحتجاجات الشعبية السلمية بالقمع الذي تميز بعدم التناسب و خروجه الفادح عن القانون، حيث عرف انتهاج الدولة للقتل العمد و العشوائي خارج القانون و الذي هم مختلف الفئات العمرية بما في ذلك الأطفال، و كذا الاعتقالات التعسفية و التعذيب الجسدي في مخافر الشرطة و الدرك و القوات المساعدة و ثكنة الجيش بتاويمة، كما شهدت محاكمات غير عادلة زجت بالمئات في غياهب السجون، كما تلا ذلك كله رفع الدولة من درجة الحصار الذي سلطته على المنطقة كعقاب جماعي.

و على مستوى عدد القتلى، فقد أعلن رسميا آنذاك على أن عدد الوفيات بإقليم الناظور قد بلغ 17 حالة موزعة كالتالي: الناظور:13، بني أنصار:1، أزغنغان:2، زايو:1، و هو ما تطابق مع التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف و المصالحة في تقريرها النهائي، حيث أعلنت عن عدم تمكنها من تحديد أماكن الدفن بالرغم من استجوابها لمجموعة من المسؤولين المحليين، ما يعني عدم وجود رغبة لدى الدولة في الكشف عن الحقيقة، كما أنها ذكرت في تقريرها قيام فريقها بزيارات شملت " المقابر المفترضة" لكنها لم تذكرها، هذا في الوقت الذي تجمع فيه ساكنة الإقليم على وجود مقبرة جماعية داخل أسوار الثكنة العسكرية بتاويمة، والتي كانت تستخدم في حينه كمركز للاحتجاز التعسفي، وتؤكد العديد من الشهادات الحية و حتى الإعلامية منها في تلك الفترة على وجود المئات من الجثث في تلك المقبرة الجماعية.

و في مرحلة لاحقة، و بالضبط يوم الإثنين 28 أبريل 2008، أعلن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالناظور عن « اكتشاف بالصدفة » لمقبرة جماعية تضم 16 جثة بثكنة الوقاية المدنية بالناظور، ليعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لاحقا أنها تعود لضحايا أحداث 1984، و أجريت على أثر ذلك خبرة الحمض النووي على الجثث 16 ، و التي تم دفنها بتاريخ الاثنين 15 يناير 2010 بحضور الأسر 16 و بحضور رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلا أن هذه النتائج ما تزال غير معلنة لغاية الآن، هذا في الوقت الذي بلغ لنا من طرف أخ الضحية المسمى قيد حياته نجيم المرابط أنه أخبر من طرف **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** على أن نتائج الحمض النووي كانت نتيجته سلبية، بالرغم من أنه حظر عملية الدفن على أساس أنه من ذوي الحقوق، بمعنى أن مكان دفن أخيه مازال غير معلوم، و تنضاف له ثلاث حالات تم تسجيلها من طرف المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف، لم يتم احتسابها من لدن هيئة الإن صاف و المصالحة في تقريرها و لا المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لاحقا، و هم المسمون قيد حياتهم: كنوف الحسن و عامر عبد الحميد و برو امحمد، ما يعني وجود أماكن دفن أخرى يستوجب الكشف عنها. http://houara44.com/news23946.html

و من جانب آخر، فقد سجلنا في جمعية الريف لحقوق الإنسان، و في إطار تتبعنا لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة، التماطل الحاصل إلى اليوم في الإستجابة إلى توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة وتعهدات المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يخص حفظ الذاكرة الجماعية المرتبطة بأحداث الريف خاصة لسنوات 1958-1959 و1984، كخلق فضاءات للذاكرة و مواقع الضمير والإهتمام بالأرشيف ، خصوصا و أن متحف الريف الذي تم الإعلان عن إحداثه في مدينة الحسيمة، مايزال مصيره غير واضح في ظل غياب التواصل بين مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل الرأي العام الوطني والمحلي وخاصة فعاليات المجتمع المدني المعنية بذلك، خاصة مع التعثرات التي شهدها و شح الإمكانيات المالية المرصودة له. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن توصيات هامة، صدرت عن اليوم الدراسي والتشاوري ، الذي انعقد بمدينة الناظور بتاريخ 11 شتمبر 2011، وجمع كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعدد من الجمعيات الناشطة بمنطقة الريف، و هي التوصيات التي لم ترى النور بعد ويجهل مصيرها، خاصة منها ما يتعلق بإشراك جمعيات المجتمع المدني الحاضرة في الاجتماع، لمتابعة إحداث وتفعيل متحف الريف.

و لأجل ذلك، فإننا في جمعية الريف لحقوق الإنسان، نطالب مؤسسات الدولة المعنية بما يلي:

1. نشر نتائج خبرة الحمض النووي المنجزة بخصوص ضحايا الأحداث؛
2. إحداث آلية لاستكمال جبر الضرر الفردي والجماعي لفائدة ضحايا أحداث الريف الذين لم يتمكنوا من وضع طلباتهم في السابق؛
3. الكشف العلني عن المقبرة الجماعية المفترضة بالثكنة العسكرية بتاويمة، و تحويلها إلى فضاء عمومي لحفظ الذاكرة، و إخلائها من الجيش؛
4. إشراك المجتمع المدني في إخراج مؤسسة متحف الريف إلى حيز الوجود، كمتحف يمتد خارج أسواره، ليشمل كل الإرث الثقافي والحضاري للريف، وبخاصة، ليعكس ذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كآلية جماعية لبناء دولة الحق والقانون و مجتمع العدالة والسلم؛
5. تنزيل مقتضيات الدستور الجديد، بما يفترضه من دسترة لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وبخاصة ما يتعلق منها من تقديم الدولة لاعتذار رسمي وعلني عن مسؤوليتها عما ثبت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الماضي؛

http://houara44.com/news23946.html

ندوة حول موضوع التنمية و حقوق الإنسان بتغجيجت

في إطار سلسلة ندواته الشهرية، ينظم القطب الجمعوي بتغجيجت (شبكة جمعوية تضم 11 جمعية محلية فاعلة)، ندوة فكرية حول موضوع " التنمية و حقوق الإنسان "، بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان- كلميم، يوم الجمعة 24 يناير 2014، على الساعة الرابعة مساء، بقاعة الاجتماعات بالجماعة القروية تغجيجت، بإقليم كلميم.

http://www.iffous.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2978&catid=97&Itemid=558

الخميسات : يوم دراسي حول التعدد اللغوي والثقافي بالجهة

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط القنيطرة** بفندق الديوري الخميسات يوم دراسي حول التعدد اللغوي والثقافي بالجهة تحت شعار "التعدد والتنوع الثقافي واللغوي رافعة لحقوق الإنسان بالجهة "، بغية المساهمة في النقاش العمومي التعددي الديمقراطي حول مختلف التحديات التي يطرحها إعمال دستور 2011 في مجال تدبير التعدد الثقافي واللغوي بالجهة تضمن اليوم الدراسي ثلاث محاور.

استعرض المحور الأول التعدد الثقافي واللغوي في الدساتير المقارنة التجربة السويسرية بمداخلة الاستاذة شميت داكمار مستشارة سفارة سويسرا بالمغرب وتجربة جنوب إفريقيا والتجربة المغربية أطرها الأستاذ جواد النوحي. janeette joubertبمداخلة ل

المحور الثاني التعدد الثقافي واللغوي من طرف المؤسسات الوسيطة وجمعيات المجتمع المدني.

المحور الثالث كيفية تدبير التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسه دستور 2011 على مستوى الجهة : الجهة كنموذج.

http://khemissetcity.net/2014/01/9113/

Sites rupestres du Sahara

Vers l'instauration de paysages culturels et parcs archéologiques reconnus à l'international

Le ministre de la Culture, Mohammed Amine Sbihi, a indiqué que son département ambitionne d'instaurer des paysages culturels et des parcs archéologiques régionaux, tels que reconnus au niveau international, en contribution aux efforts visant la protection des sites rupestres dans les provinces du Sud.

L'installation de nombre de structures destinées à la protection et la vulgarisation du patrimoine rupestre dans la région atteste des efforts sans cesse déployés par le ministère en la matière, a-t-il souligné lors d'une journée d'étude organisée, samedi à Guelmim, sous le signe «Sites rupestres dans les provinces du Sud: reconnaissance, préservation et mise en valeur».

Dans une allocution lue en son nom par le directeur du patrimoine au ministère de la Culture, Saleh Abdellah Alaoui, le ministre a rappelé la création de six conservations de sites dans les provinces de Smara, Guelmim, Tata et Zagora. En 2014, quatre nouvelles conservations verront le jour dans les provinces de Tan Tan, Tata, Sidi Ifni et Aousserd dans le cadre d'une nouvelle approche adoptée par le ministère pour la mise en valeur et l'intégration du patrimoine culturel national au développement durable, a-t-il fait savoir.

Dans le même ordre d'idées, il a noté que son département a œuvré également à l'inscription et au classement d'un certain nombre de sites rupestres majeurs des régions du Sud dans la liste du patrimoine national et mondial.

Selon M. Sbihi, l'action du ministère s'appuie notamment sur l'implication des acteurs et populations locaux, ainsi que sur la sensibilisation à l'intérêt du patrimoine rupestre et à son potentiel pour le développement local.

Dans ce cadre, il a fait part de la disponibilité de son département à soutenir toute action en faveur de la protection et de la promotion du patrimoine culturel national.

Pour sa part, le président de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Guelmim-Tantan, Taoufiq Bridji, a affirmé que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) accorde un intérêt particulier à la question culturelle, d'autant plus que les droits culturels s'inscrivent dans le cadre de ses attributions.

Et d'ajouter que la tenue de cette rencontre contribue, d'une manière significative, aux efforts déployés par le CNDH, les CRDH et leurs partenaires pour la protection du patrimoine culturel et la promotion des droits culturels. Dans ce cadre, M. Bridji a jugé nécessaire l'élaboration d'une vision concrète pour la préservation de ce patrimoine civilisationnel que recèlent les provinces du Sud. Pour lui, il est indispensable également que les parties prenantes apportent leur soutien pour en assurer la protection, la mise en valeur et l'intégration au développement.

Même son de cloche chez le wali de la région Guelmim-Smara, gouverneur de la province de Guelmim, Abdelfattah Lebjioui, qui a appelé à investir ce patrimoine culturel pour servir la question de l'intégrité territoriale du Royaume dans sa dimension culturelle. Ces sites, qui représentent un patrimoine mondial, doivent être intégrés dans les programmes scolaires afin de les faire connaître et sensibiliser les futures générations à l'importance de leur protection, a-t-il insisté.

De son côté, le président du conseil régional de Guelmim-Smara a mis l'accent sur la nécessité de consentir plus d'efforts afin de préserver le patrimoine culturel dans la région, dont la partie majeure se trouve dans un état de dégradation.

Il est temps de généraliser les recherches archéologiques réalisées dans cette région, mettre en place une feuille de route pour la reconnaissance et la mise en valeur des sites rupestres et identifier le rôle de toutes les parties prenantes à ce processus, a-t-il préconisé. La séance d'ouverture de cette journée d'étude, organisée par le Centres des études sahariennes et le CNDH, a été marquée par la signature d'un accord entre le ministère de la Culture et l'association «Nature initiative» basée à Dakhla, en vue de protéger les gravures rupestres et le patrimoine matériel et naturel de la région d'Oued Eddahab-Lagouira.

Tenue en partenariat avec le ministère de la Culture, l'Agence du développement économique et social des provinces du Sud et l'Office chérifien des phosphates (OCP), cette rencontre a pour objectif de renforcer le rôle des acteurs locaux dans cette action au regard des enjeux auxquels fait face la composante culturelle dans le processus de développement.

A l'ordre du jour de cette journée figurent notamment des discussions sur «définitions et présentation d'un état des lieux de l'art rupestre et des sites associés dans les provinces du Sud», «les aspects normatifs et perspectives de mise en valeur de ce patrimoine» et «la contribution du patrimoine rupestre au développement local».

Appel à la promotion du patrimoine rupestre

Pour l'élaboration d'un programme d'urgence

Les participants à une journée d'étude sur les sites rupestres dans les provinces du Sud, tenue samedi à Guelmim, ont appelé à l'élaboration d'un programme d'urgence bien pensé, voué à la préservation, la promotion et la valorisation de ce patrimoine culturel national.

Lors de la séance de clôture de cette rencontre, organisée par le Centre des études sahraouies et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ils ont également préconisé de recenser et inventorier tous les sites rupestres marocains et veiller à leur inscription sur la liste du patrimoine mondial de l'humanité.

Dans le même ordre d'idées, les participants ont souligné la nécessité de l'implication et la mobilisation de tous les départements gouvernementaux concernés et de la conclusion de partenariats avec les médias en vue de sensibiliser le public à l'importance et la valeur des peintures rupestres.

Pour ce faire, ils ont jugé indispensable l'organisation de sessions de formation au profit des acteurs concernés par la préservation de ce patrimoine et l'introduction de la culture hassanie et des sites rupestres dans les programmes scolaires, tout en appelant à l'organisation d'une rencontre annuelle afin de faire le bilan des réalisations accomplies en la matière et mettre en place le plan d'action de chaque année.

Tenue en partenariat avec le ministère de la Culture, l'Agence du développement économique et social des provinces du Sud et l'Office chérifien des phosphates (OCP), cette journée d'étude a été marquée par la présence du président du CNDH, Driss El Yazami, et du wali de la région Guelmim-Smara, gouverneur de la province de Guelmim, et d'élus et acteurs locaux.

Elle a été l'occasion d'examiner les moyens de renforcer le rôle des acteurs locaux dans le domaine de la préservation du patrimoine rupestre, au regard des enjeux auxquels fait face la composante culturelle dans le processus de développement.

A l'ordre du jour de cette rencontre figuraient notamment des discussions sur «les définitions et présentation d'un état des lieux de l'art rupestre et des sites associés dans les provinces du Sud», «les aspects normatifs et perspectives de mise en valeur de ce patrimoine» et «la contribution du patrimoine rupestre au développement local».

La Commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda-Figuig tient sa 6ème session ordinaire

Rabat, 19 janv. 2014 (MAP) - La Commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda-Figuig a tenu, samedi, sa 6ème session ordinaire à Oujda, consacrée essentiellement à la présentation des activités de la commission depuis sa 5ème session, tenue en juillet 2013 et à l'examen des propositions du plan d'action des groupes thématiques au titre de l'année 2014.

Dans une déclaration à la MAP, le président de cette commission, Mohamed Laamarti, a indiqué que cette dernière poursuivra, en ce qui concerne les projets liés au domaine de la protection, l'organisation des rencontres d'information avec les acteurs de la société civile dans les villes de Guercif et de Taourirt et engagera un dialogue avec les associations autour de la possibilité d'engager une action commune, une coordination et des partenariats dans les domaines relevant de ses attributions.

La commission, a-t-il ajouté, poursuivra l'examen des voies et moyens du suivi des recommandations du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) contenues dans ses rapports concernant notamment la situation des prisons, la santé mentale, les centres de protection des enfants et des personnes âgées. La commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda-Figuig, installée le 10 janvier 2012, est chargée, conformément à l'article 28 du dahir portant création du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), des missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de réception des plaintes concernant des violations présumées des droits de l'Homme.

http://www.menara.ma/fr/2014/01/19/983386-la-commission-r%C3%A9gionale-des-droits-de-l%E2%80%99homme-d%E2%80%99oujda-figuig-tient-sa-6%C3%A8me-session-ordinaire.html

La pluralité linguistique et culturelle au centre d'une journée d'études à Khemisset

Khemisset, 19 janv. 2014 (MAP) - La pluralité linguistique et culturelle a été au centre d'une journée d'études organisée par la commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kenitra, samedi à Khemisset, sous le thème : la pluralité culturelle et linguistique, un levier pour la promotion des droits de l'homme dans la région.

Des acteurs éducatifs, associatifs marocains ont mis l'accent sur la consécration de la pluralité culturelle et linguistique par la Constitution du 1er juillet 2011, la consécration constitutionnelle de la pluralité de l'identité marocaine unie et riche de la diversité de ses affluents, précisant que La constitution stipule dans son article 5 que l'amazigh constitue une langue officielle de l'Etat.

Cet article dispose, également, que l'Etat œuvre à la préservation du Hassani, en tant que partie intégrante de l'identité culturelle marocaine unie, ainsi qu'à la protection des expressions culturelles et des parlers pratiqués au Maroc. De même, il veille à la cohérence de la politique linguistique et culturelle nationale et à l'apprentissage et la maîtrise des langues étrangères les plus utilisées dans le monde.

Pour leur part, Mme Dagmar Schmidt, conseillère à l'ambassade de Suisse au Maroc et Mme Janette Joubert, premier secrétaire (affaires politiques) à l'ambassade de l'Afrique du sud à Rabat ont présenté la situation linguistique dans leur pays et les expériences suisse et sud-africaine en matière de gestion de la pluralité linguistique et de la diversité culturelle.

De son côté, le président de la commission régionale des droits de l'homme de Rabat-Kenitra, Abdelkader Azria a expliqué qu'à travers l'organisation de telles rencontres, la commission aspire à enrichir le débat public sur la question de la pluralité et de la diversité culturelles, soulignant que de telles rencontres illustrent la volonté du conseil national des droits de l'homme (CNDH) et de ses commissions régionales d'assumer leurs rôles dans l'élaboration d'avis consultatifs de nature à enrichir les législations.

Il a indiqué que la présentation de deux expériences pionnières en Afrique et en Europe en matière de gestion de la pluralité culturelle et linguistique ainsi que la participation de la société civile et des acteurs concernés sont de nature à contribuer à l'élaboration d'un projet de politique linguistique plus adapté à la Constitution de 2011 dont la préambule stipule que le Royaume du Maroc entend préserver, dans sa plénitude et sa diversité, son identité nationale unie et indivisible, expliquant que son unité, forgée par la convergence de ses composantes arabo-islamique, amazighe et saharo-hassanie, s'est nourrie et enrichie de ses affluents africain, andalou, hébraïque et méditerranéen.

L'article 28 du Dahir portant création du conseil national des droits de l'homme stipule que les commissions régionales des droits de l'homme ont pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'homme au niveau régional, de recevoir et d'examiner les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'homme qui leur sont adressées. Les commissions assurent, aussi, la mise en œuvre des programmes et projets du conseil en matière de promotion des droits de l'homme en coopération avec les acteurs locaux concernés au niveau régional.

La compétence régionale de la commission régionale des droits de l'homme de Rabat-Kenitra, présidée par M. Abdelkader Azria, couvre Rabat, Salé, Skhirat, Témara, Kenitra, Khemisset, Sidi Kacem, Sidi Slimane.

http://www.menara.ma/fr/2014/01/19/983394-la-pluralit%C3%A9-linguistique-et-culturelle-au-centre-dune-journ%C3%A9e-d%C3%A9tudes-%C3%A0-khemisset.html

Vers l'aménagement des sites rupestres du Sud

Le ministre de la Culture, Mohammed Amine Sbihi, a indiqué que son département ambitionne d'instaurer des paysages culturels et des parcs archéologiques régionaux, tels que reconnus au niveau international, en contribution aux efforts visant la protection des sites rupestres dans les provinces du Sud.L'installation de nombre de structures destinées à la protection et la vulgarisation du patrimoine rupestre dans la région atteste des efforts sans cesse déployés par le ministère en la matière, a-t-il souligné lors d'une journée d'étude organisée, samedi à Guelmim, sous le signe "Sites rupestres dans les provinces du Sud: reconnaissance, préservation et mise en valeur".Dans une allocution lue en son nom par le directeur du patrimoine au ministère de la Culture, Saleh Abdellah Alaoui, le ministre a rappelé la création de six conservations de sites dans les provinces de Smara, Guelmim, Tata et Zagora. En 2014, quatre nouvelles conservations verront le jour dans les provinces de Tan Tan, Tata, Sidi Ifni et Aousserd dans le cadre d'une nouvelle approche adoptée par le ministère pour la mise en valeur et l'intégration du patrimoine culturel national au développement durable, a-t-il fait savoir.Dans le même ordre d'idées, il a noté que son département a œuvré également à l'inscription et au classement d'un certain nombre de sites rupestres majeurs des région du Sud dans la liste du patrimoine national et mondial.Selon M. Sbihi, l'action du ministère s'appuie notamment sur l'implication des acteurs et populations locaux, ainsi que sur la sensibilisation à l'intérêt du patrimoine rupestre et à son potentiel pour le développement local.Dans ce cadre, il a fait part de la disponibilité de son département à soutenir toute action en faveur de la protection et de la promotion du patrimoine culturel national.Pour sa part, le président de la commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Guelmim-Tantan, Taoufiq Bridji, a affirmé que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) accorde un intérêt particulier à la question culturelle, d'autant plus que les droits culturels s'inscrivent dans le cadre de ses attributions.Et d'ajouter que la tenue de cette rencontre contribue, d'une manière significative, aux efforts déployés par le CNDH, les CRDH et leurs partenaires pour la protection du patrimoine culturel et la promotion des droits culturels.Dans ce cadre, M. Bridji a jugé nécessaire l'élaboration d'une vision concrète pour la préservation de ce patrimoine civilisationnel que recèlent les provinces du Sud. Pour lui, il est indispensable également que les parties prenantes apportent leur soutien pour en assurer la protection, la mise en valeur et l'intégration au développement.Même son de cloche chez le wali de la région Guelmim-Smara, gouverneur de la province de Guelmim, Abdelfattah Lebjioui, qui a ahttp://www.lnt.ma/economie/vers-lamenagement-des-sites-rupestres-du-sud-94845.htmlppelé à investir ce patrimoine culturel pour servir la question de l'intégrité territoriale du Royaume dans sa dimension culturelle.Ces sites, qui représentent un patrimoine mondial, doivent être intégrés dans les programmes scolaires afin de les faire connaître et sensibiliser les futures générations à l'importance de leur protection, a-t-il insisté.De son côté, le président du conseil régional de Guelmim-Smara a mis l'accent sur la nécessité de consentir plus d'efforts afin de préserver le patrimoine culturel dans la région, dont la partie majeure se trouve dans un état de dégradation.Il est temps de généraliser les recherches archéologiques réalisées dans cette région, mettre en place une feuille de route pour la reconnaissance et la mise en valeur des sites rupestres et identifier le rôle de toutes les parties prenantes à ce processus, a-t-il préconisé.

http://www.devanture.net/news.php?id=94207
http://www.lnt.ma/economie/vers-lamenagement-des-sites-rupestres-du-sud-94845.html

La séance d'ouverture de cette journée d'étude, organisée par le Centres des études sahariennes et le CNDH, a été marquée par la signature d'un accord entre le ministère de la Culture et l'association "Nature initiative" basée à Dakhla, en vue de protéger les gravures rupestres et le patrimoine matériel et naturel de la région d'Oued Eddahab-Lagouira. Tenue en partenariat avec le ministère de la Culture, l'Agence du développement économique et social des provinces du Sud et l'Office chérifien des phosphates (OCP), cette rencontre a pour objectif de renforcer le rôle des acteurs locaux dans cette action au regard des enjeux auxquels fait face la composante culturelle dans le processus de développement. A l'ordre du jour de cette journée figurent notamment des discussions sur "définitions et présentation d'un état des lieux de l'art rupestre et des sites associés dans les provinces du Sud", "les aspects normatifs et perspectives de mise en valeur de ce patrimoine" et "la contribution du patrimoine rupestre au développement local".